مصرف الراجحي - الكويت يهنئ المملكة العربية السعودية بمناسبة اليوم الوطني المجيد

يتوجه مصرف الراجحي الكويت بالتهنئة وأطيب التبريكات لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان آل سعود وللحكومة السعودية والشعب السعودي بمناسبة حلول ذكرى اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية.

وبهذه المناسبة، علق محمد الفزيع – مشرف العلاقات العامة والتسويق في مصرف الراجحي – فرع الكويت: "إنه لمن دواعي الاعتزاز والسرور على قلوبنا ان نحتفل جميعا اليوم بهذه الذكري التي وحد فيها الملك عبد العزيز رحمه الله هذا الكيان العظيم وتأسيس دولة قوية متطورة، ظلت منذ نشأتها قبلة للدول العربية والإسلامية ومقصداً لشعوبها حول العالم، مستلهمة بركة ونور الحرمين الشريفين.

كما أشار الفزيع بالنجاح المستمر الذي تحققه المملكة في موسم الحج الذي أدى الحجاج ومعتمرو الحرم المكي فيه عبادتهم ونسكهم بكل سهولة ويسر.

داعياً الله تعالى أن يديم على المملكة وعلى جميع الدول العربية والإسلامية نعمة الأمن والاستقرار والرخاء والتطور.

ثلث إجمالي العمالة الوافدة في الكويت عمالة منزلية

«الشال»: وزير المالية أمامه طريق صعب لتحويل النوايا إلى واقع

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر بخصوص العمالة المنزلية أو القطاع العائلي – الربع الأول 2018 أن نحو ثلث إجمالي العمالة الوافدة في الكويت عمالة منزلية، يبلغ عددها كما في نهاية الربع الأول من عام 2018 وفق جداول الإدارة المركزية للإحصاء، نحو 683.5 ألف عامل (677.9 ألف عامل في نهاية عام 2017)، وموزعة مناصفة تقريباً ما بين الذكور البالغ عددهم نحو 342.7 ألف عامل، والإناث البالغ عددهم نحو 340.8 ألف عاملة. يتصدر عمالة الذكور القادمون من الهند بنحو 293.9 ألف عامل (289.8 ألف عامل في نهاية عام 2017)، بينما تتصدر الفلبين صاحبة الأزمة الأخيرة عمالة الإناث بنحو 159.8 ألف عاملة (162.5 ألف عاملة في نهاية عام 2017)، وتتصدر الهند أرقام العمالة المنزلية من الجنسين بنسبة 43% من إجمالي العمالة المنزلية، تليها الفلبين بنسبة 23.4% من الإجمالي. وبشكل عام، تستحوذ أربع جنسيات هي الهند والفلبين وبنغلاديش وسيريلانكا، على نحو 89.5% من إجمالي عدد العمالة المنزلية من أصل 10 جنسيات، من الجنسيات الست الأخرى أعلاها 3.72% وأدناها 0.5% أو أقل، ولا تدخل العمالة الباكستانية ضمن تلك الفئة في قائمة الدول العشر بسبب القيود المفروضة عليها. بينما ضمن الدول العشر المصدرة للعمالة المنزلية 4 دول أفريقية، تتصدرها أثيوبيا بنصيب 2.4% من جملة تلك العمالة، ثم مدغشقر بنسبة 0.8%، ثم كلا من غانا وساحل العاج بنسبة 0.5% لكل منهما.

ولو قمنا بدمج أرقام العمالة المنزلية بفئات العمالة الوافدة الأخرى وفقاً لجنسياتها، سوف يبلغ عدد العمالة الإجمالي من الجنسية الهندية نحو 871.5 ألف عامل (858.2 ألف عامل في نهاية عام 2017)، أي ما نسبته 31.7% من جملة العمالة شاملاً العمالة الكويتية، ونحو 36.6% من جملة العمالة الوافدة، أي تحتل الصدارة في الحالتين. تليها في الترتيب الثاني العمالة من

الجنسية المصرية، وبإجمالي عمالة بنحو 475.5 ألف عامل (466.3 ألف عامل في نهاية عام 2017)، وبنسبة 17.3% من إجمالي العمالة، ونحو 20% من إجمالي العمالة الوافدة. يليهما في الترتيب الثالث العمالة الكويتية بنحو 369.2 ألف عامل (365.6 ألف عامل في نهاية عام 2017) وبنسبة 13.4% من إجمالي العمالة، وقد ترتفع تلك النسبة إذا كانت أرقامها في الجداول لا تشمل العسكريين في وزارتي الدفاع والداخلية. وتأتي بنغلاديش في المرتبة الرابعة بإجمالي عمالة بحدود 261.4 ألف عامل (253 ألف عامل في نهاية عام 2017)، أو ما نسبته 9.5% من إجمالي العمالة، ونحو 11% من إجمالي العمالة الوافدة. وتحتل الفلبين بلد الأزمة الأخيرة المرتبة الخامسة بإجمالي عمالة بحدود 241 ألف عامل (243.4 ألف عامل في نهاية عام 2017 أي انخفضت قليلاً) وبنسبة 8.8% من إجمالي العمالة، وبنحو 10.1% من إجمالي العمالة الوافدة.

المالية العامة

في تصريح صحيح لوزير المالية، صلبه هو ضرورة تعديل فهم خاطئ حول وظيفة وزارة المالية بالتعامل معها من قبل مؤسسات الدولة الأخرى على أنها "تجوري"، أو خزنة أموال، دورها هو بتوزيعه على تلك المؤسسات وفقاً لقوتهم التفاوضية. بينما وزارة المالية هي المسئولة عن السياسة المالية، أي إدارة المالية العامة للدولة، وأهداف السياسة المالية هي ضمان الإستقرار المالي –الإستدامة–، وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام. ولوزارة المالية الكويتية في اقتصاد أحادي مصدر الدخل ونافذ، مسئولية تفوق مسئوليات وزارة المالية في الاقتصادات التقليدية والممولة من الضرائب على نشاط اقتصادي مُستدام.

خطايا إدارة المالية العامة في الكويت منذ أول زيادة رئيسية في أسعار النفط في عام 1973، خطايا ضخمة ومكررة، وتسببت في كل مشكلات إختلالات الاقتصاد الهيكلية، أي فجوة الإنتاج، أو هيمنة قطاع عام مرتفع التكلفة وضعيف الإنتاجية على أداء الاقتصاد، والفجوة المالية، أو إعتماد شبه كلي على مصدر وحيد للدخل لتمويل الموازنة العامة، وفجوة العمالة، أو تضخم الجهاز الوظيفي الحكومي ببطالة مقنعة تفوق نصف عدده. ذلك قوض كثيراً من تنافسية الاقتصاد الكويتي، حتى بات من الصعب إنتاج سلعة أو خدمة يمكن أن تباع بأسعار منافسة في السوق المحلي أو العالمي، أو ما نسميه بإستفحال ظاهرة المرض الهولندي.

وحدث معظم الضرر خلال الحقبة ما بين عام 2003 وعام 2014 عندما توسعت السياسة المالية من دون هدف أو ضابط، وبلغت النفقات العامة 4–5 أضعاف ما كانت عليه في بداية الألفية الثالثة. ورغم صدمة أسعار النفط بهبوطها إلى نحو نصف مستواها ما بين عام 2014 و2018، إلا أن النفقات العامة في ارتفاع متصل بما وسع من فجوة الإختلالات الهيكلية الثلاثة المذكورة. ليس ذلك فقط، ولكن، هناك تسيب في ضبط صرفها، فزيادة مليار ونصف المليار بعد أقل من أسبوع من تحديد سقف أعلى للنفقات العامة بعشرين مليار دينار كويتي، هو ضعف إلتزام، وسبب رئيسي له كان تضخم حساب العهد، أو الصرف من دون إكتمال المستندات، وهو ضعف في ضبط المصروفات، كما أن الهدر لازال يشمل معظم بنود النفقات العامة. وتلك الخطايا سبب رئيسي في خطورة رفع سقف الإقتراض الحكومي، فالتعامل مع

البيان	2018/06/30 (ألف دينار كويتي)	2017/06/30 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %
مجموع الموجودات	4,166,840	3,733,263	433,577	%11.6
مجموع المطلوبات	3,711,413	3,302,924	408,489	%12.4
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	377,726	352,241	25,485	%7.2
مجموع الإيرادات التشغيلية	70,660	59,860	10,800	%18.0
مجموع المصروفات التشغيلية	28,267	25,153	3,114	%12.4
المخصصات	15,359	11,896	3,463	%29.1
الضرائب	1,193	1,026	167	%16.3
صافي الربح	25,841	21,785	4,056	%18.6
المؤشرات				
**العائد على معدل الموجودات	%1.27	%1.21		
** العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%13.7	%12.5		
**العائد على معدل رأسالمال	%22.2	%19.6		
ربحية السهم للبنك (فلس)	9.72	8.09	1.6	%20.1
إقفال سعر السهم (فلس)	500	405	95	%23.5
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	25.7	25.0		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	2.6	2.1		

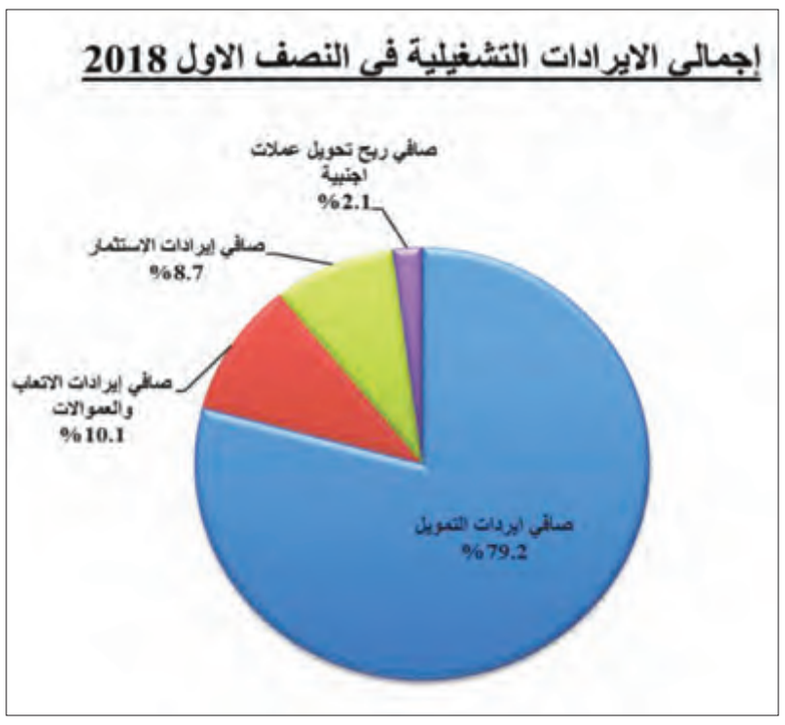

- النفقات العامة في ارتفاع متصل بما وسع من فجوة الإختلالات الهيكلية
- السياسة المالية يجب أن تضمن الإستقرار المالي وتحفيز النمو الاقتصادي
- خطايا إدارة المالية العامة في الكويت خطايا ضخمة منذ أول زيادة نفطية
- تضخم الجهاز الوظيفي الحكومي ببطالة مقنعة قوض من تنافسية الاقتصاد

	الأسبوع السابع والثلاثون 2018/09/20	الأسبوع السادس والثلاثون 2018/09/13
عدد شركات ارتفعت أسعارها (شركة)	14	10
عدد شركات انخفضت أسعارها (شركة)	15	16
عدد شركات لم تتغير أسعارها (شركة)	4	7
إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال	33	33

وزارة المالية وفق مفهوم "التجوري"، يفرض تغيير جوهري في دورها قبل إتاحة مزيد من الموارد المالية الخطرة لها. لذلك، نعتقد بصحة ما ذكره وزير المالية، وأمامه طريق صعب جداً لتحويل النوايا إلى واقع، ولعل أول المؤشرات على أي تحول جوهري إيجابي، هو ملامح مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2019/2020، ويدعمه إن تم تبني برنامج مالي على المدى المتوسط، أي ملامح لمشروعي موازنتي 2020/2021 و2021/2022.

أزمة تركيا

لسنا بصدد تحليل أزمة اقتصاد تركيا، فقد أشبعت تحليلاً ومن جانب آخر، هناك من هو أقدر وأكثر إختصاصاً منا في تحليلها تركيزنا سوف يتمحور على الدرس الذي يمكن الإفادة منه في تداعيات تلك الأزمة. فالأزمة التركية هي نموذج تقليدي ومكرر لمعظم أزمات دول العالم، فقد أتاحت أزمة العالم المالية في عام 2008 أموالا ضخمة ورخيصة على المدى القصير، ومن تحوط لعدم ديمومة ذلك الظرف، إندفعت تركيا حكومة ومؤسسات لإستقطاب تلك الأموال في تحويل إستثمارات مباشرة وغير مباشرة.

وقبل الدخول ببعض التفاصيل، لابد من التأكيد على أن تركيا حققت نموذجاً تنموياً ناجحاً جداً ومشابهاً لتجارب "نمور آسيا"، وفي زمن قياسي بدأ في عام 2003 حين كان الوضع الاقتصادي للنمو والبطالة والتضخم مزرياً. وبعد أزمة العالم المالية في عام 2008، تعافت تركيا مبكراً مقارنة بدول الإتحاد الأوروبي، ربما لأنها فشلت في الإنضمام إليه ما أتاح لها مرونة عالية لحركة سعر صرف الليرة، التي أدى انخفاضها إلى تحسن كبير في تنافسية الاقتصاد التركي. والأزمة الحالية لن تؤدي إلى إنهيارها، وإنما إلى معاناة قاسية سوف تنعكس سلباً على معدلات نموها ومعدلي التضخم والبطالة فيها قد تمتد على مدى سنتين أو نحوهما أسوة بما حدث لاقتصادات "نمور آسيا" بدءاً من أكتوبر 1997.

وخطأ تركيا الذي قاد إلى أزمتها الأخيرة من شقين، شق اقتصادي، وآخر سياسي في الجانب الاقتصادي كان ذلك الخطأ التقليدي وهو الإسراف في الاقتراض الخارجي بدافع من مغريات الفائدة الصفرية على عملات العالم الرئيسية. ورغم أن سقف ذلك الاقتراض لم يصل إلى 60% من حجم الناتج المحلي الإجمالي وهو السقف المقبول، إلا أنه كان مركزاً في القطاع المالي والحكومي وصاحبه إختلال كبير بين إستحقاقات القروض قصيرة الأجل وإستخدامات حصيلتها طويلة الأجل، وهو ما جعل سدادها آني مع تضخم كبير في حجمه كلما انخفض سعر صرف الليرة التركية. وفاقم من حجم الضغوط تزامنه مع هروب الأموال الأجنبية الساخنة المستثمرة في البورصة التركية المنتعشة بسبب وفرة السيولة الرخيصة لدى المستثمر الأجنبي نتيجة توسع السياسات النقدية على الدولار واليورو منذ أزمة عام 2008.

في الجانب السياسي، وبعدما حقق الرئيس "أردوغان" حلمه في نظام رئاسي في إستفتاء أثار حفيظة الغرب، ثم فوزه في إنتخابات الصيف الفائت، لم يوفق في توظيف الإيديولوجية في الشأن الاقتصادي. فبعد توظيف صهره وزيراً للمالية، أعلن تصريحه الشهير حول ضرر ارتفاع أسعار الفائدة لإعتبارات دينية ما أدى إلى تغذية حمى الهروب من الليرة. وفي مثل تلك الأوضاع، يصبح الهلع سيد الموقف. ومجرد إعلان الرئيس "ترامب" فرض رسوم على الواردات التركية، أصبح الموقف التفاوضي التركي في غاية الضعفوإزدادت أزمة الليرة وخلافاً لتصريحات "أردوغان" إضطر البنك المركزي التركي إلى تولي زمام القيادة، ورفع سعر الفائدة بست نقاط مئوية إلى 24% ما أعاد بعض الإستقرار إلى سعر صرف الليرة.

وما نود التنبيه له، هو أن القرارات سليمة بتوقيتها السليم، وكان من الممكن لتركيا أن تتعلم من دروس الماضيليديها ولكل ما عداها، وأن تتحوط في سياساتها حتى لا تصل إلى المرحلة التي تفقد الكثير من القدرة على مواجهة ظروف اقتصادية متغيرة مثل تلك التي بدأت مع التخلي عن الفائدة الصفرية على الدولار أو اليورو، وهو أمر حتمي.

وما نود التنبيه له، هو أن التوقيت فقط هو مكان الخلاف حول أزمة قادته لإقتصاديات النفط، فالمالية العامة وهي عنصر الاستقرار الوحيد غير مستدامة، والمخرج من الأزمة هو سياسات صارمة للتحوط، قد لا تكون شعبية، ولكنها ضرورة لحماية الشعب.

نتائج بوبيان

أعلن بنك بوبيان نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 25.84 مليون دينار كويتي بارتفاع مقداره 4.06 مليون دينار كويتي ونسبته 18.6%، مقارنة بنحو 21.78 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2017. ويعود السبب في ارتفاع الأرباح الصافية إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية. وعليه، ارتفع الربح التشغيلي للبنك بنحو 7.7 مليون دينار كويتي أي نحو 22.1%، وصولاً إلى 42.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 34.7 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 10.80 مليون دينار كويتي أي نحو 18%، حين بلغ نحو 70.66 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 59.86 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2017. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 5.66 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 55.94 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 50.28 مليون دينار كويتي، وارتفع بند صافي إيرادات الاستثمار وبند صافي إيرادات الأتعاب والعمولات ما مجمله 4.76 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى 13.26 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 8.50 مليون دينار كويتي.

ومن جهة أخرى، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، وبنحو 3.1 مليون دينار كويتي أو بنسبة 12.4%، وصولاً إلى نحو 28.3 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 25.2 مليون دينار كويتي في الفترة ذاتها من عام 2017، وشمل الارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وارتفع مخصص انخفاض القيمة بنحو 3.5 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 15.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 11.9 مليون دينار كويتي، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 29.1%. وبذلك، ارتفع هامش صافي الربح الذي بلغ نحو 36.57% من جملة إيرادات التشغيل، مقارنة بنحو 36.39% خلال الفترة المماثلة من عام 2017.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات قد سجل ارتفاعاً، بلغ قدره 196.4 مليون دينار كويتي ونسبته 4.9%، ليصل إلى نحو 4.167 مليار دينار كويتي، مقابل نحو 3.970 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2017، في حين بلغ ارتفاع إجمالي الموجودات نحو 433.6 مليون دينار كويتي ونسبته 11.6%، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2017 حين بلغ 3.733 مليار دينار كويتي. وارتفع بند تمويلات إسلامية للعملاء بما قيمته 255.4 مليون دينار كويتي أي بما نسبته 8.9%، وصولاً إلى نحو 3.132 مليار دينار كويتي (75.2% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 2.877 مليار دينار كويتي (72.5% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2017، وارتفع بنحو 12.9% أي نحو 357.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2017، حين بلغ نحو 2.775 مليار دينار كويتي (74.3% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة تمويلات إسلامية للعملاء إلى إجمالي حسابات المودعين نحو 88.4%، مقارنة بنحو 87.5%. وارتفع أيضاً، بند النقد والأرصدة لدى البنوك بما قيمته 20.3 مليون دينار كويتي أو بنسبة 41.8%، ليصل إلى 68.8 مليون دينار كويتي (1.7% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 48.5 مليون دينار كويتي (1.2% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2017، وارتفع بنحو 31 مليون دينار كويتي أي نحو 81.8%، مقارنة بنحو 37.9 مليون دينار كويتي (1% من إجمالي الموجودات) لنفس الفترة من العام السابق. بينما انخفض بند ودائع لدى بنوك أخرى بنحو 113.3 مليون دينار كويتي أو بنحو 35%، وصولاً إلى 210.5 مليون دينار كويتي (5.1% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 323.9 مليون دينار كويتي (8.2% من إجمالي الموجودات)، وانخفض بنحو 88.1 مليون كويتي أو نحو 29.5% عند المقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق حين بلغ 298.6 مليون دينار كويتي (8% من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 193.4 مليون دينار كويتي ونسبته 5.5%، لتصل إلى نحو 3.711 مليار دينار كويتي بعد أن كانت 3.518 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2017، وعند المقارنة مع إجمالي المطلوبات في الفترة نفسها من العام السابق، سنجد ارتفاعاً بنحو 408.5 مليون دينار كويتي أو بنسبة 12.4% حين بلغت آنذاك نحو 3.303 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 89.1% مقارنة بنحو 88.5%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن مؤشرات ربحية البنك كلها قد سجلت ارتفاعاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2017، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 22.2% مقارنة بنحو 19.6%، وحقق العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) ارتفاعاً أيضاً، حين بلغ نحو 13.7% بعد أن كان عند 12.5%. وسجل مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) ارتفاعاً، حين بلغ نحو 1.27% قياساً بنحو 1.21%. وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 9.72 فلساً مقابل نحو 8.09 فلساً. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / الربحية (P/E) نحو 25.7 مرة مقارنة مع 25 مرة، نتيجة ارتفاع سعر السهم بنحو 23.5%، مقابل ارتفاع اقل لربحية السهم بنحو 20.1% مقارنة مع 30 يونيو 2017، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 2.6 مرة مقارنة بنحو 2.1 مرة.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطاً، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعددالصفقاتالمبرمة وكذلك ارتفعتقيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 431.5نقطة، بارتفاع بلغت قيمته1.3 نقطة ونسبته 0.3% عن إقفال الأسبوع الماضي، وارتفع بنحو44.5نقطةأي ما يعادل 11.5% عن إقفال نهاية عام 2017.

البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي
الشركات	دينار كويتي	قيمة تداول السوق
بنك الكويت الوطني	68,122,956	%26.6
بيت التمويل الكويتي	51,474,225	%20.1
شركة الاتصالات المتنقلة (زين)	31,250,781	%12.2
شركة أجيليتي للمخازن العمومية	22,057,966	%8.6
بنك بوبيان ش.م.ك	10,958,279	%4.3
الإجمالي	183,864,207	%71.8
البيان	قيمة التداول	قيمة التداول
القطاعات	دينار كويتي	دينار كويتي
قطاع البنوك	150,774,255	%58.9
قطاع الصناعة	37,618,961	%14.7
قطاع الاتصالات	31,424,613	%12.3
قطاع خدمات مالية	12,980,369	%5.1
قطاع المواد الأساسية	10,250,910	%4.0

- بات من الصعب إنتاج سلعة بأسعار منافسة في السوق المحلي أو العالمي
- معظم الضرر خلال الحقبة بدأ عندما توسعت السياسة المالية من دون هدف
- اعتماد شبه كلي على مصدر وحيد للدخل لتمويل الموازنة العامة
- الجهاز الوظيفي الحكومي ببطالة مقنعة قوض من تنافسية الاقتصاد